القدرات الضرورية للبرلمان للعب دوره الكامل في موضوع الموازنة:
الولوج إلى المعلومات، إستقلال مالي، إدارة كفوءة، تواصل داخلي ومرئي

يجب أن يعوّل البرلمان لدى تحليل الموازنة، على خدمات ملاك كفوء يتقاضى نفس ما يتقاضاه سائر موظفي المرافق العامة. ولا بد من تعزيز كفاءات ملاك البرلمان وتأهيله من خلال إجراء المباريات وإعداد الندوات والدورات التدريبية بالإضافة إلى إقامة شبكات مع المجتمع المدني بحيث تتسم النصائح التي يسديها أفراد الملاك إلى البرلمانيين بالنوعية والشمولية والحياد. (*)

لا يسع البرلمانيون وحدهم أن ينجزوا تحليلاً مستقلاً للموازنة، بل عليهم اللجوء إلى خدمات خبراء يلمّون بالموضوع ويستطيعون أن يزودوهم بمعلومات موجزة ودقيقة قد تستخدم خلال مناقشة الموازنة. ويتوجب على هيئات الموازنة أو الموظفين المكلفين مساعدة لجان مراقبة الموازنة للقيام بإتصالات مع معاهد قادرة على تحليل الموازنة من زاوية النوع الإجتماعي مثل الجامعات أو الباحثين في المجتمع المدني ومزودي البيانات مثل هيئات الإحصاء.

بعض التدابير لتفعيل العمل الإداري البرلماني:

- إنشاء هيئة أو آلية تابعة للبرلمان تُعنى بتحليل الموازنة أو تحسينها في حال وجودها.
- إقامة دورات تدريبية متخصصة.
- تحسين النفاذ إلى معلومات مجدية ومتمايزة النوع تخص الموازنة.
- تطوير دور اللجان لجهة عملية الموازنة في البرلمان.

(*) المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي (2003)

تجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب اللبناني قد بدأ ومنذ عدة سنوات بتفعيل دور لجنة المال والموازنة وتم تنظيم رحلات عمل لعدد من أعضاء اللجنة لمقاربة كيفية وضع السياسات المالية في عدد من الولايات الأميركية. كما تمّ إدخال التكنولوجيات المتطورة وآليات العمل الحديثة على جميع أعمال مجلس النواب ومن ضمنها لجنة المال والموازنة.

وتم أيضاً وضع أنظمة معلوماتية خاصة للجنة المال تسمح لأعضائها بوضع خطط جديدة للموازنة غير تلك المرسلة من قبل السلطة التنفيذية. وأهمّ من ذلك أن هذه الأنظمة التي تم إعتمادها تسمح أيضاً بمقارنة الموازنة المقترحة مع الحساب القطعي للسنوات السابقة، مما يسمح لأعضاء اللجنة بإجراء مقارنات مع الإعتمادات المقرّة في السنوات السابقة والتي لم يتم حجزها.